



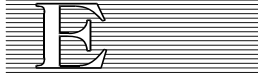
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة السابعة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الخامسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



Distr.: GENERAL

E/ECA/CM/45/Inf/2
AU/CAMEF/MIN/Info(VII)
19 December 2011

ARABIC
Original: ENGLISH

الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٦ - ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١١

مذكرة

أولاً - معلومات أساسية

في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام ٢٠٠٨ وأزمة الديون الأخيرة التي شهدتها منطقة اليورو، يعاني الاقتصاد العالمي من انتعاش بطئ ومتفاوت بدرجة كبيرة ونسبة عالية من البطالة وإختلالات عمالية كبرى في الاقتصاد الكلي. ويشكّل النمو المتفاوت والاختلالات العالمية مظاهر لتوفر الفوائض وارتفاع المدخرات لدى الاقتصادات الصاعدة والنامية وحالات العجز العالمية في العديد من اقتصادات البلدان المتقدمة .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهرت بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، واليابان والاتحاد السوفيتي السابق كمحركات جديدة للاقتصاد العالمي، وشكّلت أقطاباً للنمو العالمي. بيد أن تعثّر النمو في البلدان المذكورة أدى حدوث حالة شديدة من البطالة المحفوفة بقدر كبير من عدم اليقين مما قلل من مساهماتها في النمو العالمي. وتبرز هذه الاتجاهات الحاجة إلى البحث في أماكن أخرى عن أقطاب جديدة محتملة للنمو العالمي.

لقد أبرزت العديد من الدراسات والتقارير التي أعدتها مؤسسات مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومعهد ماكنزي العالمي ما يتوفر لدى أفريقيا من إمكانيات لكي تظهر كقطب جديد للنمو العالمي وذلك لما تزخر به من الموارد البشرية والطبيعية، وما تشهده من تحول ديموغرافي وما تشهده من تحسن على صعيد الحوكمة السياسية والاقتصادية وبيئة الأعمال التجارية والبيئة الاجتماعية ولأنها تكتسب اعترافاً متزايداً كوجهة لاستثمارات مربحة. وقبيل حدوث الأزمة الاقتصادية المالية العالمية، استمرت البلدان الأفريقية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً بلغت في المتوسط ٥,٥ في المائة. وإذا ما تمت مقارنة هذه المعدلات بحالة الركود التي سادت خلال العقدين الماضيين، نجد أن هذا الاتجاه الإيجابي للنمو يمثل مؤشراً على إمكانية حدوث التحول في القارة. واستناداً إلى هذا الزخم في النمو الذي حدث مؤخراً، من المتوقع أن تصبح أفريقيا هي المنطقة الأعلى نمواً في العالم خلال العقد القادم. وعلاوة على ذلك، أظهرت البلدان الأفريقية قدرتها على امتصاص هذه الصدمات بسبب تعافيتها القوي والسريع نسبياً من الأزمة الأخيرة.

وتتوفر لدى أفريقيا إمكانيات لجذب وفورات كبيرة من البلدان الناشئة والنامية ولكي تصبح كذلك مقصداً جذاباً للاستثمار في المستقبل. ولكن بالرغم من هذه النظرة التفاؤلية، فإن القارة تواجه قدرًا كبيراً من التحديات والمعوقات على صعيد الحوكمة، ورأس المال البشري، والبنية التحتية، والتكامل الإقليمي البطيء والمؤسسات المالية الضعيفة. وسعيًا لزيادة قدرتها على النمو وتحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي، يتعين على القارة معالجة تلك التحديات الإنمائية الرئيسية.

ثانياً - أهداف المؤتمر الوزاري لعام ٢٠١٢ ومجالات تركيزه

إن السياق الاقتصادي العالمي الذي سلط عليه الضوء أعلاه يشير بوضوح إلى أنه قد بات من الصعب التغلب على الكساد العالمي الذي تفاقم بسبب أزمة منطقة اليورو. فقد ثبت أن إحياء النمو العالمي ومعالجة المستويات العالية من البطالة في أجزاء مختلفة من العالم، يشكّلان تحدياً كبيراً كما هو الحال بالنسبة لمشكلة معالجة الاختلالات العالمية في

إطار عالم متغير يشهد بزوغ قوى اقتصادية جديدة. ويستوجب ذلك الوضع تحويل الانتباه إلى أقطاب أخرى للنمو بخلاف الاقتصادات الناشئة وذلك من أجل زيادة الطلب العالمي الكلي وإعادة إحياء النمو ومعالجة الاختلالات العالمية. في هذا الإطار، تبرز تساؤلات طبيعية من قبيل: لماذا أصبح من المهم أن يفكر العالم في أقطاب جديدة للنمو، ولماذا يتعين عليه أن ينظر إلى أفريقيا الآن كقطب جديد للنمو؟ وما هي التحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية عند الاضطلاع بهذا الدور؟ وكيف يمكننا تحرير إمكانيات أفريقيا كقطب جديد للنمو وإعادة التوازن العالمي وما هي السبل الكفيلة بتحقيق ذلك؟

وعليه، فإن الهدف من المؤتمر هو توفير منبر للوزراء الأفريقيين ليتداولوا فيما بينهم حول دور إفريقيا في حل مشكلة النمو العالمي المنخفض وارتفاع معدلات البطالة والاختلالات العالمية. ولهذا الدور ما يبرره لأن أفريقيا قد شهدت نمواً مطرداً خلال العقد الماضي، ناهيك عن إمكانياتها غير المستغلة ومواردها الطبيعية الوفيرة، مما يقضي إلى أنه لم يعد بالإمكان تجاهلها. كما أن الظروف السياسية والاقتصادية في أفريقيا آخذة في التحسن شأنها شأن التوقعات العامة للاقتصاد وبيئة الأعمال التجارية والاستثمار. كما أن التغييرات الديموغرافية أدت إلى زيادة التحضر ونمو الطبقة الوسطى. بيد أنه لكي تصبح القارة قطباً حقيقياً جديداً للنمو العالمي، يجب عليها معالجة بعض التحديات والعراقيل التي تعيق حركتها. ويتطلب هذا الأمر اتخاذ إجراءات وتدابير من قبل الأفريقيين وأعضاء المجتمع الدولي على حد سواء.

وسيتيح المؤتمر كذلك فرصة للتفكير بشأن الوسائل المحددة الكفيلة بمعالجة هذه التحديات والسياسات الضرورية لجعل أفريقيا قطباً جديداً للنمو العالمي. وسيقر المؤتمر كذلك أن معالجة هذه القيود التي تحد من قدرات أفريقيا الإنمائية تتيح فرصاً للتصدي بصفة مباشرة لمشكلة الاختلالات العالمية وزيادة الطلب العالمي الكلي. وسوف تتطلب مسائل تحديد الأولويات وتماسك السياسات وتنسيقها اهتماماً عاجلاً في هذا الصدد.

وسيناقش المؤتمر مسائل إنمائية أخرى ذات أولوية وذات صلة بموضوع المؤتمر من قبيل: (أ) دراسة من منظور مستقبلي عن أفريقيا في عام ٢٠٥٠ (ب) أزمة منطقة اليورو: الآثار والعبر المستخلصة بالنسبة لأفريقيا و(ج) خطة التنمية لأفريقيا لفترة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يتم تنظيم ثلاث لجان رفيعة المستوى لمناقشة هذه المواضيع الفرعية من أجل إتاحة الفرصة للمشاركين في المؤتمر لتقاسم تجاربهم ورؤاهم واستكشاف خيارات السياسة العامة لمعالجة هذه المسائل.

وتمثل الموضوع العام الذي يمس جميع المسائل المذكورة، في الحاجة إلى إيجاد رؤية موحدة وفهم عام بأنه يتعين على أفريقيا تعزيز قدراتها بوصفه السبيل إلى تحرير طاقاتها الكامنة كمحرك جديد للنمو العالمي وإعادة التوازن. إن تحقيق نمو قوي ومستدام ومتقاسم في القارة يجب أن يكون مدعوماً بجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية للتصدي للقيود المكبلة ضمن إطار شامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً - شكل المؤتمر

سوف يقود مناقشات المؤتمر فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة، وكبار القادة الحكوميين والخبراء البارزين من المنظمات الإقليمية والدولية بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي. وستساعد الدورات التفاعلية المنظمة بالتعاون مع أفرقة المناقشة والمشاركين في الاستفادة القصوى من مساهمات أعضاء الوفود البارزين والمشاركين في المناقشة.

ويسبق انعقاد المؤتمر اجتماع تحضيرى فني للجنة الخبراء يتولى تحليل الموضوع وتقديم توصيات بشأنه إلى الوزراء لاعتمادها. وفضلاً عن ذلك، ستقوم اللجنة باستعراض الحالة الاقتصادية والظروف الاجتماعية في أفريقيا والمسائل القانونية الأخرى ذات الصلة بعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتقديم توصيات مناسبة لبحثها من قبل المؤتمر.

رابعاً - النتائج المتوقعة

سوف تقوم لجنة الخبراء بإعداد واعتماد تقرير موجز عن التوصيات والقرارات الرئيسية الصادرة عن اجتماعها وتقديمها إلى المؤتمر لاعتمادها. ويتوقع أن يفضي المؤتمر إلى اعتماد بيان وزاري للسياسة العامة من شأنه أن يوفر أساساً لاتخاذ إجراءات متفق عليها على المستويين الوطني والإقليمي بشأن المسائل التي تجرى مناقشتها خلال المؤتمر. وسوف تقدم مفوضية الاتحاد الأفريقي البيان الوزاري والنتائج الأخرى المستخلصة في المؤتمر كمدخلات رئيسية تستند إليها مناقشات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يوليو ٢٠١٢. وسوف ترفع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا الوثائق من جانبها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

خامساً - الوثائق

ستستند مناقشات المؤتمر إلى ورقة مسائل بشأن موضوع المؤتمر وكذلك أوراق تتناول المعلومات الأساسية للمواضيع الفرعية لمناقشات الفريق. ومن بين الوثائق والتقارير الأخرى التي سيجري تقديمها إلى المؤتمر ما يلي:

١- التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا في عام ٢٠١٢ حول موضوع تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي؛

٢- تقرير عن متابعة مقررات وتوصيات مؤتمر الوزراء المنعقد في ٢٠١١.

٣- تقارير ووثائق الهيئات التداولية الأخرى من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال السنة الماضية.

سادساً - المشاركة

يشمل المشاركون وأعضاء الوفود إلى المؤتمر وزراء وممثلين من الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، ومكتب اتحاد محافظي البنوك المركزية الأفريقية، واتحاد الجامعات الأفريقية، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي إلى جانب عدد من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وسيتم كذلك توجيه الدعوة إلى الشركاء المتعاونين، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

سابعاً - الاتصالات

لمزيد من المعلومات حول المؤتمر واجتماع لجنة الخبراء، الرجاء الاتصال بالسيد/ ديمبا ديارا، أمين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

Mr. Demba Diarra, Secretary to the Commission, ECA (Tel: +251 911 223925 ,ddiarra@uneca.org) or representatives of AUC: Mr. Abdallah Msa, Head of Division, Economic Policies and Research (Tel: +251 911784692; Fax: +251-11 5510249; Email: AbdallahM@africa-union.org); Mr. Abia Sunday Udoh, Policy Officer, Economic Policies and Research Division (Tel: +251 921947016; Fax: +251-11 5510249; Email: UDOHAS@africa-union.org); and Mrs. Victoria Egbetayo, Policy Officer, Economic Integration and Regional Cooperation Division (Tel: +251 910204691; Fax: +251-11 5510249; Email: egbetayov@africa-union.org)